وقبل الحديث عن مستقبل ظاهرة العنف يقتضي الحال أن نبين عن أي عنف نتحدث في العراق؟ ثم إلى أي اتجاه تميل الظاهرة؟ وسنعالج الموضوع عبر تقسيمه إلى محورين (متغيرات الظاهرة والمستقبل) علاوة على توطئة تعرف شكل الظاهرة الجاري الحديث عنها وتحليلها. يصعب حصر العنف في دائرة واحدة والقول إنه ينحصر في أعمال القتل، فالعنف أوسع من ذلك ليرتبط بما هو أوسع من الحرمان من الحياة الاجتماعية المستقرة ضمن رؤى وأجندات سياسية محددة، ليندرج في إطار كل ما يعيق التمتع بحياة مستقرة أو يعيق الإنسان عن تنمية حياته وقدراته الإنسانية. لذلك سوف نتجه نحو تقسيم أعمال العنف التي تجري في العراق إلى الأنواع الأربعة الآتية: النوع الأول: العنف الاجتماعي الصرف: وهذا الشكل يأخذ من إجمالي أعمال العنف في العراق نسبة محدودة. أو قتل من قبل جماعات تمارس القتل بشكل منظم وهي العصابات والمافيات التي انتشرت في العراق بكثرة بعد التغيير الذي حصل في البلاد عام 2003، وهناك السرقة المنظمة التي يمارسها عدد غير قليل من الأفراد والسياسيين الذين جاؤوا إلى البلد بعد التغيير من سرقة لأموال العراق وثرواته وتهريب كل ما يمكن تهريبه وتحت أكثر من أسلوب. والتي تنشأ في الغالب تحت أسباب عديدة في المجتمع العراقي. النوع الثاني: العنف الاجتماعي-السياسي: وهذا الشكل هو الآخر يأخذ من إجمالي أعمال العنف في العراق نسبة محدودة. ووجهاه العنف الطائفي والعنف العرقي. فكل هذه الأعمال وإن كانت مظاهر اجتماعية إلا أن لها أبعاداً سياسية. ب- العنف الناجم عن الفقر والعوز، وهذا النوع يدفع الأفراد تحت طائل الفاقة إلى تنظيم أعمال العنف ضد مؤسسات الدولة، أو استعدادهم للانخراط في أعمال عنف منظمة ضد أي هدف كان. وإذا كان هذا الشعور مرفقاً بوجود تمايز فئوي فإنه سيدفع إلى ممارسة العنف على أسس سياسية. النوع الثالث: العنف السياسي الداخلي: ويكاد يشكل هذا النوع نحو نصف أعمال العنف في العراق، وأنواعه وتصنيفاته عديدة منها الآتي: وله شكلان عنف طائفي وعنف عرقي، ورغم أن البعض يقول إنه لا عنف تحت هذا الباب في العراق، وأضاف: (ما جرى في الأعظمية نهاية شهر إبريل 2006 من تدخل لميليشيات مسلحة واندلاع مواجهات بينها وبين الأهالي ولمدة ثلاثة أيام وفي أوقات حظر التجوال ومن دون تدخل القوات الحكومية أو الأمريكية يتحمل تبعاته الاحتلال، إلا أننا نقول إن العنف الفئوي موجود والحرب باردة وتمارس تحت ظلال شعارات مختلفة منها: إلقاء اللوم على جماعة الزرقاوي، القتل بدواعي الثأر، والأشكال التي يمكن أن نرصدها لهذا العنف هي الآتي: التصفية الجسدية الجماعية، التهجير الجماعي والأمران نجدهما في المناطق التي تشهد تماساً واسعاً في بغداد وديالى وبابل والبصرة وكركوك والموصل. وأنواعه التلاعب بنتائج الانتخابات ويحدث غالباً قبل الانتخاب وبعده، استثمار أموال الدولة في دعاية محددة، وتندرج تحتها أعمال مقاومة ضد القوات الأجنبية في العراق، وكذلك ضد التشكيلات المسلحة المختلفة التي تمارس أعمالاً مسلحة ضد الغرماء والمنافسين وكل من يعيق سيطرتهم على البلد (وأهمها منظمات الأحزاب التي تمارس سلطة منذ نيسان 2003). وأحياناً يوجه إلى القوات الأمريكية داخل المدن مما يوقع ضحايا من كافة الأطراف وبضمنهم المواطنون، وأحياناً أخرى يوجه إلى الضد من المواطنين والأحزاب المنافسة والقوات الأمريكية. وفي الغالب تلقي تبعاتها على أعمال المقاومة رغم ما فيها من تشويه لأعمال هذه الأخيرة. هـ-أعمال عنف القوات الحكومية أو ما يسمى (فرق الموت) الموجودة في جسم بعض ألوية وزارتي الداخلية والدفاع، كما تمارس أحياناً إلى الضد من فئات اجتماعية معينة (العرب السنة) لزرع واقع ديموغرافي – سياسي جديد في البلد.
النوع الرابع: العنف العابر للحدود: ويأتي من مصدرين: أ-العنف الاستخباري الذي تمارسه أجهزة مخابرات إقليمية وعالمية ذات نشاط ومصالح من إقرار الوضع السياسي في العراق وفق صيغ محددة. ويكون غالباً موجهاً إلى الضد من المواطنين وعلى أسس اجتماعية، أو إلى الضد من بنى مؤسسية رسمية في الدولة العراقية، أو إلى الضد من قوات الاحتلال لزيادة توريطها في الوضع العراقي، ب-العنف الذي تمارسه القوات الأمريكية والأجهزة الاستخبارية الأمريكية. والثاني إلى الضد من القوى المناوئة من بين المقاومين العراقيين والغرماء الآخرين. والنوع الثالث هو إلى الضد من مصالح ونشاط القوى الدولية المناوئة في العراق.
والواضح أننا عندما نتحدث عن العنف في العراق فإننا نقصد الشكلين الأخيرين: العنف الاجتماعي-السياسي، والعنف السياسي كونه موجهاً ليس إلى الأفراد لذواتهم بل إلى الأفراد والجماعات بسبب نوع الانتماء الاجتماعي والفئوي. وكلاهما ذو منشأ اجتماعي في جذوره الأولى. الفرد) والعلاقات بينهما، فالأسرة العراقية غالباً ما تنشأ أفرادها على فكرة الصواب المطلق وخطأ الآخرين المطلق في معظم الاعتقادات. أسبابه التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تعول على العنف. العلاقات بينهما، أسبابه غياب الثقة بتفكير الإنسان العراقي بنفسه وبالآخرين. -التعددية الحزبية المفرطة والمتصارعة، أسبابه عدم قدرة الإنسان العراقي على تكوين رأي ناضج ومهم دون وصاية. أسبابه تقديس الذات وغياب مفهوم القانون والنظام في فكر وسلوكيات الإنسان العراقي عموماً.
المحور الثاني-متغيرات المشهد السياسي العراقي خلال المستقبل القريب: علينا ابتداء أن نحلل النسيج الاجتماعي ذا البعد

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

السياسي، متغيرات المشهد السياسي العراقي وأبرز هذه المتغيرات من وجهة نظرنا هي: نفضل تحديده في صيغة الحدود الراهنة إلى نشأة الدولة العراقية بداية القرن الماضي. ويتصف المجتمع العراقي بالتعددية الاجتماعية، أو شدة التنوع من حيث الانتماءات والعصبيات القبلية والطائفية والعرقية، بحسب البيئة والإقليم والنظام العام ومستوى المعيشة والوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية، ومع ذلك أبرز ما يلاحظ على هذا المجتمع: * السيطرة الأبوية ويمكن إرجاع الكثير من الأمراض والانهزامات العراقية إلى التركيبة الاجتماعية، وهيمنة السلطة الأبوية ليس في العائلة فحسب، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة. فالأب هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة بشكليها الطبيعي والوطني. فإرادة الأب في كل من الإطارين هي الإرادة المطلقة. وانعكست الصفة أعلاه في دفع المجتمع العراقي تقليدياً نحو الأبوية والنزوع إلى الاستبدادية على مختلف المستويات، إنها تعتدي على حقوقه المدنية وتعطل دوره في تحسين مستويات معيشته وتجاوز أوضاعه، فتحيله إلى كائن عاجز، مرهق بمهمات تأمين حاجاته اليومية ومنشغل عن قضاياه الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار. ـلقد كشف عدم استقرار السلطة السياسية في العراق ليس عن اغتراب الأفراد والجماعات فقط بل اغتراب المجتمع العراقي بالذات وأقصد ثلاثة أمور هي: عدم سيطرة المجتمع على موارده ومصيره. وتزيد من تعقيدات هذا الاغتراب التصفيات والإقصاءات الطائفية الداخلية. وما يرافقها من تدخلات إقليمية لجعل العراق إما امتداداً لدول الجوار أو ساحة لمواجهة سياسية مع الولايات المتحدة. * لأن المجتمع يمر في مرحلة انتقالية متأزمة، نجد أنه لم يستقر بعد على هوية ونظام وغاية. الارتباطات الطائفية) على الفرد، كما على المجتمع، مادام أن المجتمع العراقي غير متجانس. إن الجماعة لا تزال إلى حد بعيد تشكل المحور أو النقطة المركزية التي تنتظم حولها النشاطات الاجتماعية والسياسية الملزمة. وما يتوقعون منا. وهي علاقات فئوية يستمد منها الفرد اكتفاء وطمأنينة نفسية ـ تتعارض في الغالب مع أنماط العلاقات السائدة في المجتمعات المتقدمة التي تسودها علاقات تعاقدية تنافسية من دون التزام بالآخر، فيستمد الفرد اكتفاءه الذاتي ليس من العلاقات الشخصانية الحميمة بل من إنجازاته وعمله ونفوذه ومن مقتنياته بالدرجة الأولى. * ويضاعف تأثير الوصاية الطائفية التي يمارسها رجالات الطوائف المختلفة كون مؤسسات المجتمع المدني بقيت أبواباً للاسترزاق في الغالب، وغاب دورها الفعلي ما عدا نشاط هنا وآخر هناك يكاد مفعولها لا يظهر ولا يليق بحجم مستوى الدعم المالي والمنح أو حتى تخصيص وزارة لها. 2-عدم وجود رأي عام عراقي فاعل: هناك مشكلات ترافق استخدام مصطلح الرأي العام في العراق. هي: ولأبنائه تعليماً أفضل، غير أن العناصر الأهم في تشكيل الرأي العام في أية مدينة عراقية لا تزال مسائل الكرامة القومية (العرقية) والأهم الطائفية والعشائرية. وهذا ما يضعف السيرورة والدينامية الديمقراطيتين لبلدنا، مما لا يتبلور رأي عام من دونهما. ويلاحظ أنه حتى إذا ما وجد حيز عام يحتضن التداول في شأن تلك القضايا، إلا أن القمع يسحقها ما لم تحكم بقضية غالبا ما توصف بأنها مقدسة، وهذا الاستدعاء الدائم للمقدس يقوض بالضرورة إمكانية بناء حيز عام علماني. حتى البنى التنظيمية الحديثة من أحزاب ونقابات تستخدم تلك الهرميات التقليدية التي تسحق الفرد لمصلحة الزعيم أكثر مما تساعد الفرد على تطوير شخصيته وصوته الخاص المميز. الثبات والجمود. وكذلك الحال مع القوميين وغيرهم. وإذا كان الحدث هو ما يغير الرأي العام في هذا البلد الغربي أو ذاك، في موقفه من هذا الموضوع، بدوره، * في العراق هناك ما يكفي من المبررات للشك بدقة استقصاءات الرأي العام إذا ما أجريت أصلاً، وغياب الدراية والمعرفة العلمية بالظواهر والوقائع يجعل التفسير العلمي غائب لصالح التعالي بالعاطفة. فالآن كم منا يقبل فكرة أن إيران عدو دائم للعراق ـ قد تقبل الأمر ـ عن إدراك، آراء الجماعات المتلقية لتعليم عالٍ لكنها لا تستطيع البوح به أمام موجة العاطفة التي تجتاح جماهير الشارع العراقي. 3-بقاء حالة التعددية الفكرية ـ السياسية غير المنضبطة: لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه فجأة ومن دون مقدمات نفسه في مواجهة وضع جديد لم يتعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية. حيث أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً، ومنها: ج ـ عدم وجود قيود على نشاط القوى السياسية. والرغبة في أداء أدوار سياسية. وتمثيل العراقيين، وهو ما يتجلى بين فترة وأخرى في اجتماعات بعض الأحزاب في مؤتمر أو تجمع سياسي تدعي أنها تمثل العمل السياسي والحزبي رغم اعتراضات عديدة على ذلك. وبدلاً من توحد خطوط العمل السياسي في إطارها العام، أسفرت الخلافات السياسية إلى بروز مجموعات تتصارع فيما بينها حول التمثيل السياسي من أصغر حلقاته إلى أعلاها، وهذه المجموعات هي: ب ـ تلك التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، وأن السياسة السلمية هي الكفيلة بإخراجه. ومثالها الجماعات التي ترعى فكرة قيام الملكية الدستورية. 4-متغير التأثير الخارجي: يكاد هذا المتغير يكون الأهم لولا وجود نظرة مسبقة لدى مختلف الأطراف العراقية وحساسية من سلوكيات دول الجوار والعامل الأمريكي. ويبرز تأثيره في زيادة التجهيل (من الرغبة في زيادة الجهل والأمية) العراقيين بمفهوم المجتمع المدني، وتشويه ظهور رأي عام مستنير. وإعادة

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

صياغة اللعبة السياسية وفقاً لفهمها هي ومصالحها. ويتحكم بسلوكيات القوى الدولية تجاه أطراف اللعبة العراقية صراعها بعضها مع البعض الآخر على الأرض العراقية، والمتوقع له التواصل والاستمرار. ورغم تأثير المتغيرات أعلاه في صياغة الخارطة السياسية لأعمال العنف إلا أنه علينا ألا نجعل أمر قيام أو نشوء مشهد معين أمراً حتمياً، وكلاهما يقوم على أساس رصد المتغيرات القائمة وتوقع امتداد تأثيرها أو تقلصه أو بروز متغيرات أخرى غير قائمة في فترة الدراسة والبحث. وأهم عناصره الآتي: إذ صبت في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليخرج منها بمزيج معقد للغاية، وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك) لرأينا العنصرين الأكبر منهما وهما الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية التي طغت حتى على الكفاءة. ومن ثم سيادة نزعة (الصراع الصفري) وليس التنافس في إقرار مكتسبات الأمر الواقع غير القابل للتنازل عنها لمصلحة الطائفة أو العشيرة بالطبع وليس لمصلحة العراق. 2-المصلحة الوطنية العراقية: هناك شبه اتفاق على أن ما قامت به الولايات المتحدة من إسقاط النظام السياسي في العراق كان عملاً مقدراً. وفي الفترة الأخيرة تبلورت قناعة لدى هذه القوى بأن مالك الشرعية (الشعب) قد لا يمنحها لهم. الذي غالباً ما يعبر عنه كل طرف من الأطراف المتصارعة بالدفاع عن الضحية (العراق)، هل أبدت الضحية (القوى السياسية العراقية) وجهة نظر تعبر عن آراء مستقلة في قضايا عراقية موضع تداول أو خلاف بين القوى الكبرى؟ أم أن آراءها تتوافق مع الرؤية الأمريكية، ومن ثم كان لزاماً على المنتديات الدولية أن تحجم عن الحديث عن الضحية؟ ولدينا المعطيات الآتية: واعتمدت مقاربة تخدم الهدف الذي رمت إليه. بمعنى عدم السماح الجدي بتوسيع دور الأمم المتحدة في عملية إعادة الإعمار على حساب الأدوار الأمريكية، رغم صدور القرار الدولي 1546، وتبقى المسألة المشكوك فيها هي عدم تدخل الولايات المتحدة في ضمان مصالحها في العراق. استثمارات. تهدف بمجموعها إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد العراقي لكي يقف على قدميه. وأهمها أن يكون العراق مستقرا من الداخل بغية تبديد مخاوف البيئة الدولية والتعامل مع متطلباتها بشكل أكثر مرونة. لكن هل القوى العراقية قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية بشكل مباشر. إذا كان الجواب بالإيجاب فإن العراق المستقر سيساهم في توجيه مؤشر الوضع السياسي للبلد من خلال تشكيل تحالفات بين القوى السياسية ذات الأيديولوجيات المتقابلة لخوض غمار العملية السياسية خلال الأعوام الأربعة المقبلة. وهذا ما سيعكس انطباعاً لدى القوى الكبرى بأن القوى العراقية جادة في تحقيق استقرار الوضع في العراق، بما يمثل استجابة لبعض توجهات تلك الدول، وبالتالي يضعها أمام مسؤولياتها في الإسهام في إعادة إعمار العراق. وهو مطلب أوروبي وروسي. ج- المسألة التي تطرح نفسها اليوم هي تأسيس كيان سياسي يضم كل الأطراف أو بالأحرى لا يقصي البعض عمداً بحيث تستمر سياسة تصفية الحسابات الطائفية والعرقية. ونعتقد أن العراقيين سوف لا يحالفهم أي نجاح في تأسيس بلادهم من جديد إذا ما حمل كل طرف أجندة عمل خاصة به معبراً عنها بحزب سياسي. يضع مصالح العراق العليا أولاً وقضاياه ومستقبله. إن الحديث عن الإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعاش حالياً في العراق، كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي. أما ما ساد المجتمع العراقي أثناء حكم الرئيس السابق صدام حسين فهو نوع من الارتباك لأن طبيعة تكوين النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية. فلا يستطيع الفرز بين المسألتين. وفي أحيان أخرى بشكل غرضي. واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض الانتقاء الطائفي، ويبعد أو يقصي الآخرين. لقد خرجت صيغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي مدروس من قبل الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة، أي ممارسة الطقوس والشعائر وتغييب الآخر على أسس طائفية، بدا وكأنه يعطي احتمالات عديدة ليس بشأن نهاية الدين وسقوط حكم العقل، إنما يفتح المجال واسعاً أمام الدولة العراقية ذاتها. فقد طرأ نوع من التحول على نفسية العراقيين فقد أخذوا يعودون إلى الطائفية والبحث عن الطقوس بكل السبل، فالعودة لم تكن إلى الدين الإسلامي بالمعنى التقليدي للكلمة، والتنازل عن مكتسبات الأمر الواقع غباء، وهنا يبدو أن المعرفة استنفدت طاقاتها بدورها في اختراق العقلية العراقية، فما وافق حكم الطائفة هو مقبول، فهو قد ينتقص من آراء طائفة مثلما يؤدي إلى إعلاء شأن آراء طائفة أخرى، ولا نعني هنا آراء طائفة ما إنما آراء الفئات المستفيدة من التمسك بالفكرة الطائفية. والعلم عندنا يمتد ليشمل استخدام العقل، لهذا السبب فإن العراق الذي ابتعد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى، مادامت ظروف التعلق بها متيسرة. فالعقليات التي تنورت وتعقلنت واهتدت للموضوعية ولم تعد تستطيع العودة إلى الوراء وجدت أن حكم العقل غير مقبول، والجدل العقلاني والموضوعي بشأن الآراء الدينية التي لم تحكم بنصوص صريحة محكمة. ولا نريد محاسبة عامة القوم حول تجاوز أو اعتداء على حرمة المحكمات من النصوص والعبادات، لكننا نتساءل ما الذي طرأ على الوعي الديني/ الممارسات الطائفية في العراق؟ تساعدنا الإجابة على فهم سر الصراع الجاري حالياً بين الطوائف المحسوبة على الإسلام، أو قل بين

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الجماعات الأصولية المتطرفة في تلك الطوائف لكي نكون أكثر دقة ووضوحاً. وخلال بضع سنوات طرأ انقلاب كبير على الممارسات الدينية والعقلية العراقية، وأصبح لا يشكل قناعاته بنفسه وبشكل عقلاني وبعد غربلة وتمحيص. كما كان يحصل في القرون الوسطى، وعلى هذا النحو ابتعد العراقيون عن الدين، وأصبحت الطائفة تفرض نفسها عليهم من فوق ككتلة واحدة لا تناقش ولا تمس، بدرجة أو بأخرى. والواقع أن الإيمان بروح وجوهر الدين يمثل أقلية، والسعي لإلغائه أو اجتثاثه، فقد أخذ يمثل الأغلبية في المجتمع. فالطائفية لا تعني الذهاب إلى المسجد كل يوم ولا كل أسبوع، فالمساجد عبارة عن متاحف تقريبا إذا ما أخذنا في الاعتبار الحاضرين لأداء العبادات مقارنة بتعداد سكان المنطقة التي تقع فيها دور العبادة، إنما على الأقل مرة واحدة في الأسبوع. فهناك شرائع واسعة تمارس طقوسها عن جهل؟ ويكرس ذلك أن السلطات الطائفية والسلطات السياسية أدمجت (الحج إلى المراجع). وينظر إليه كعضو في طائفة ما، وليس كمواطن عراقي. ولا مواطناً من الدرجة الثانية لأنه ينتمي إلى ذاك المذهب. هذا الشيء يفترض به أنه قد انتهى في عهد المعرفة، أو عدم الانتساب إلى أي مذهب على الإطلاق، ولما جاء الاحتلال تحت شعار الدولة الحديثة لوحظ أن أهم مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة قد قوضت، وظهرت فكرة التوافق والمحاصصة الطائفية، وفي الوقت عينه جار تكريس التبعية للقوة العظمى بعد أن شتم أطراف في الطوائف والملل بعضهم بعضاً، وجرت تصفيات لبعض الرموز بتأثير الدهماء من الناس، أو بفعل مواقف أطراف خارجية لها حساباتها في عراق الغد، وترك الدين بمفرده دون ظهير، فمنظمة بدر الموالية لايران، وميليشيات جيش المهدي قد صفت أكثر من 40 ألفاً من العرب السنة خلال فترة حكم الجعفري وحدها. أما العمليات التفجيرية فقد ذهب ضحيتها نحو 28، أو ضحايا الميليشيات الموالية لإيران للفترة من نيسان 2003 إلى شباط 2005، موجود، فتكرست لدى العامة أيديولوجية الطاعة (وإن كان امتدادها إلى مرحلة ما قبل نيسان 2003) والتي تقوم على الصبر والتواكل والرضا والقناعة والخوف والخشية وهي قيم سلبية تجعل الناس أقرب إلى الاستسلام منها إلى الأحكام الموضوعية. ولي أمر المسلمين، فالإسلام منهج، جميعا، ربما، إلى (. من العرض المتقدم يمكن إدراج المتغيرات التي تؤثر في استمرارية ظاهرة العنف وهي: 1-قوى السلطة: أهم ما يميز عمل هذه القوى هو طلب الاستئثار الدائم بالسلطة، ورفض مفهوم الآخر، 2-القوى المسلحة: أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تخطئة العملية السياسية تحت الاحتلال، وعدم وجود لغة خطاب مقبول من جميع العراقيين، وعدم القدرة على مواجهة التشويه الإعلامي، والاتجاه نحو الفيدرالية، ثالثاً: سلوكيات القوى الدولية، 2- سلوكيات الولايات المتحدة: أهم ما يميز عملها هو تكوين نظام سياسي هش وتابع لها، وتحقيق استقرار مقبول في العراق وجعل العراق قاعدة متقدمة للولايات المتحدة وتصفية الغرماء. 3-سلوكيات الدول العربية: أهم ما يميز عمل هذه القوى هو تشجيع العراق على اعتماد توجه سياسي عربي، وضعف في مواجهة المشروعين الأمريكي والإيراني واستثمارهما في العراق. المحور الثالث- مصير ظاهرة العنف السياسي مما تقدم نصل إلى النتائج الآتية: وتحديداً في مجالات القتل بدوافع إجرامية، والسرقة، سيشجع الدفع نحو الاستقرار السياسي إلى مزيد من الوضوح للمستقبل. وإن كان هذا الأمر لن يستبعد حصول تمرد هنا وهناك كنتيجة لعدم اتفاق السياسات الإقليمية والأمريكية ورغبة الأطراف الإقليمية في إظهار قوتها داخل العراق عبر تحريك التوابع. إلا أن العنف الفئوي يتوقع له الاستمرار في نفس معدلاته. والعنف القائم على الفقر والعوز والبطالة يتوقع له الزيادة إلى معدلات أعلى. الأمر الذي سيعيد إنتاجه على النحو التالي: * العنف الفئوي، سيقل في مجال التصفية الجسدية الجماعية والتهجير الجماعي بسبب الدعوات إلى: دمج الميليشيات بالأجهزة الأمنية، والضغوط على الولايات المتحدة نحو عدم إفساح مجال أمام المجازر الجماعية، وازدياد الحرج الذي تقع به الحكومة من تنفيذ البعض فيها لسياسات التصفية دون رادع قانوني، الإقصاء، غياب الثقة، غلبة الوصاية الطائفية والعرقية على المشاريع السياسية. * العنف الحزبي، سيبقى على حاله نظراً للتأسيس الخاطئ للأحزاب والعملية السياسية. وكذلك الحال مع العنف السياسي المسلح. فالمقاومة ضد القوات الأمريكية والبريطانية ستبقى على حالها، أما العنف السياسي غير المنضبط ففيه احتمالان: سيقل في مجال ضرب المواطنين والقوات الأمريكية، لكنه سيزداد من قبل الجماعات الحزبية والميليشيات تجاه بعضها البعض.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي